الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في

12 مارس 2015

08 | 1803

من رئيس الحكومة
إلى
السيّد رئيس مجلس نوّاب الشّعب
قصر باردو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 62 من الدستور،
و بعد مداولة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في تاريخ 11 مارس 2015،
يصلكم طي هذا **مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الإحالة لفائدة الدولة للقرض الرقاعي المصدر بالسوق المالية اليابانية بضمان بنك اليابان للتعاون الدولي، في شكل اكتتاب خاص موضوع الاتفاقات المبرمة بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية يابانية،**

فالرجاء منكم التفضّل بعرضه على مجلس نوّاب الشّعب.

رئيس الحكومة
الحبيب الصيد

2015/18

مجلس نواب الشعب
الواردات
12 مارس 2015
رمز الإدارة...../عدد

مشروع قانون 2015 / 18

يتعلق بالموافقة على الاحالة لفائدة الدولة للقرض الرقاعي المصدر بالسوق المالية اليابانية بضمان بنك اليابان للتعاون الدولي، في شكل اكتتاب خاص موضوع الاتفاقات المبرمة بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية يابانية.

فصل وحيد :

تمت الموافقة على الاحالة لفائدة الدولة للقرض الرقاعي المصدر في شكل اكتتاب خاص بالسوق المالية اليابانية بضمان بنك اليابان للتعاون الدولي بمبلغ خمسون مليار (**50.000.000.000**) يان ياباني، موضوع الاتفاقات الملحقة بهذا القانون والمبرمة في 1 و 8 أكتوبر 2014 بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية أجنبية.

وتسدد الدولة القرض المشار إليه طبقا للشروط الواردة بالإتفاقات المذكورة.

2015 / 18

مجلس نواب الشعب
الواردات
12 مارس 2015
رمز الإدارة...../عدد

شـــرح الأســـبـاب

2015 / 18

1- أصدر البنك المركزي التونسي لفائدة الدولة التونسية بتاريخ 8 أكتوبر 2014 سندات بالسوق المالية اليابانية بضمان من بنك اليابان للتعاون الدولي JBIC بمبلـغ 50 مليار يان ياباني (حوالي 786.5 م د) وذلك حسب الشروط المالية التالية:

- سعر الإصدار : 100 %.
- نسبة الفائدة : 1.61 % سنويا.
- عمولة ضمان: 9.288.278.070 يان ياباني تخصم من مبلغ الإصدار.
- مصاريف الإصدار: 152.751.032 يان ياباني تخصم من مبلغ الإصدار.
- آجال السداد : دفعة واحدة بعد 10 سنوات (2024/10/10).

2- يغطي الضمان الممنوح من قبل البنك الياباني للتعاون الدولي تسديد أصل السندات والفوائد المتعلقة بهذا الإصدار المستوجبة بداية من تاريخ 11 أفريل 2019.

3- على غرار بقية عمليات الإصدار بالسوق المالية العالمية تم تكليف البنك المركزي التونسي بإنـــجاز هذه العملية وذلك في إطار الفصل 40 من القانـون الأساسي للـبنك عدد 90 لسنة 1958 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958 وللغرض أقر مجلس إدارة البنك المركزي التونسي المنعقد في غرة سبتمبر 2014 إصدار قرض رقاعي لفائدة الدولة التونسية في شكل اكتتاب خاص بالسوق المالية اليابانية بضمان بنك اليابان للتعاون الدولي. وقد تمت المصادقة على هذه المداولة بمقتضى الأمر عدد 3504 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014.

4- و لهذا الغرض تم إبرام الوثائق القانونية التالية :

- اتفاق الضمان "INDEMNITY AGREEMENT"مبرم بين البنك المركزي التونسي وبنك اليابان للتعاون الدولي يحدد كيفية وشروط منح واستعمال ضمان البنك الياباني والشروط المالية التي تخضع لها السندات.

- اتفـاقية وكالة "AGENCY AGREEMENT" تم بمقتضاها تعيين بنك MIZUHO BANK كوكيل إصدار، وكيل دفع ووكيل إدارة لعملية الاصدار. تحدد الاتفاقية واجبات البنك المركزي التونسي والوكيل بعنوان كل مهمة من المهام الموكولة إليه.

2015 / 18

مجلس نواب الشعب
الـــواردات
12 مارس 2015
رمز الإدارة...../عـــــدد

- اتفاقية تر... "ARRANGER AGREEMENT" ... اتفاقية ... البنك

- اتفاقية شراء السندات "BOND PURCHASE AGREEMENT" اتفاقية مبرمة بين البنك المركزي التونسي وشركة Nomura للأوراق المالية باعتبارها مكتتبة السندات. تنص الاتفاقية على القيمة الاسمية للسندات والشروط المالية لعملية الإصدار والضمانات المقدمة من المصدر للمكتتبين، شروط بيع وشراء السندات وتعهدات المصدر.

- اتفاقية مع الشركة المكلفة من طرف المكتتبين AGREEMENT WITH COMMISSIONED COMPANY FOR BONDHOLDERS اتفاقية مبرمة بين البنك المركزي التونسي بصفته مصدر، بنك اليابان للتعاون الدولي بصفته ضامن وبنك MIZIHO بصفته المكلف من طرف المكتتبين يعهد بمقتضاها للبنك باستخلاص المبالغ المتعلقة بالسندات والمحافظة على حقوق حامليها سواء تجاه المصدر أو الضامن.

5- موضوع هذا القانون المعروض هو المصادقة على الإحالة لفائدة الدولة التونسية للقرض المصدر من قبل البنك المركزي التونسي في شكل اكتتاب خاص بالسوق المالية اليابانية بمبلغ خمسون مليار (50.000.000.000) يان ياباني.